

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الانتفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الانتفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الانتفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتفاء القسري.

التوقيع

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

هو محمد فريد الدين سمير

١٥٥٨٤٠٥٠٦١

٢٠١٨/٣/٢٩

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيتمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاعتفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.

التوقيع

رابطة ثقافة الحوار
في ميسان

ساهر دايل ولـ
رئيس فحشة الادارة
لرابطة ثقافة الحوار

. ٧٧٠٥٧٤٨٤

كفرأق - ميسان

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبند الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.

- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.

- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.


التوقيع

دبي كريمة جبهة / أني مفترض

٧٧٠٥٥٩٨٩٤٦

طالب / المذكرة

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الذكاء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الانتقام القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الانتقام القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الانتقام القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري.

التوقيع



د. غازى محمد زهران
عميد كلية التربية - جامعة نجران
المهرة - بحـبـةـ المـزـبـرـ
رقم المـنـابـلـ / ٦٧٨٠ ١٥٨٥٩٢٨

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقتها بفعالية أولوية
لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبند الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة
القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى
أفعال والقضاء على حالات الاحتجاز القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاحتجاز القسري دول

العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري دون أي تأخير واعتبارها
من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع
الأشخاص من الاحتجاز القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاحتجاز القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع

الأشخاص من الاحتجاز القسري.

التوقيع

سليم نعيم المضاجع

رئيس منزع القانوز العام

كلية القانوز / جامعة البحرين

07801317942

saleem_naeem2002@yahoo.
com

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنيود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع
ماجد عباس محاسن
البصري - المعلم
مدير المكتب لخواص رئيس مجلس المحافظات
١٦٧٠ << ١٦٧١

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، كان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاحتجاز القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاحتجاز القسري دول

العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري** دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري**.
- منح السلطة إلى **اللجنة الجديدة** حول حالات الاحتجاز القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودرستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لـ **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري**.

التوقيع

لطيف كيور واسم
عمر مجلسى فى شئنه عيسان

٧٨٠٣٩٦٨١٤

٢٤/٧/٢٠١٤

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الذكاء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

مكتبه
التوقيع
محمد علي شريف
عضو مجلس حافظة مبارك
- ٢٠١٤٠٨٩٦٧

حسن علي شريف / منصور راجي
حسن علي شريف / منصور راجي
علي حسنين علي شريف / ابن اخي
رحمنوار حبيب حامد / ابن اخي

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الانتقام القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الانتقام القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الانتقام القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتقام القسري.

التوقيع ابراهيم

استاذ البراء

عضو مجلس مكافحة الدهرة

رئيس لجنة الرصد والمفتيين

٠٧٨٠٢٤٦١٢

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبند الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، كان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكراهة الشديدة إلى أفعال والقضاء على حالات الانتفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الانتفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجيدة حول حالات الانتفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتفاء القسري.

التوقيع
رئيس مجلس القادة / صاحب الامر
تم رئيس مجلس العاملون / صاحب الامر
٧٨٠١٨٩٥٤٧

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاعتفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.

التوقيع

مريم عبد طه
رئيس شاد هابات
مار سارا

٠٧٨٠١٠٩٢٧٨٩

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الذكاء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتثال عن يدء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

صهاريج ناصري
مأمور علوم سفارة
١٢٦٥
٠٧٨٠١٢٢١

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراه الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
 - الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
 - منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
 - سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوفيق

الاسم: عمار سعد شايد الله / اخي منصور
المحصل، لـ اسي - طالب مرحلة ثالثة كلية التربية بـ رفحاء / حلوها جلوها
العنوان: المعمورة فرب شعبه، رفحاء

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

الاسم : د. حسين عبد العادر معرفة

المؤهل : دكتوراه في القانون

: تونسي هي لليه القانون جا فته البحرة

٢٠٠٨ / ١٨ / ١٤

رسم الهاشت : ٤٥٩٦٢٧٨

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاعتفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتفاء القسري دول

العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.

- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع

الأشخاص من الاعتفاء القسري.

التوفيق
عادل سمير شداد السطاوي
بكالوريوس انتدبة هيكلية طارئ
(٠٧٨٠١٠١١٨٢٠) (٢٠٠٨٧) (٠٧٧٠٢)

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.

- الامتناع عن إيداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- منح السلطة إلى اللجنة الجبائية حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.

- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

_____ التوقيع

ناصرة أبو الحسن عيسى بنى
طلبة كلية هندسة
مسمى لاسمارت
٠٧٨٤٩٤٧٤١

٢٠٢٢/٨/٢٢

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الانتهاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الانتهاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتهاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتهاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الانتهاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتهاء القسري.

التوقيع

السيد حسين بن محمد

مدير شعبة الخبر الزراعي / منفذ المدير

٢٠١٥٩٠

٢٠١٥٩٠

ربيع ثالث

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سينتقل التطبيق الكامل لبند الاتفاقية تدريجياً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء التسلبية إلى فعل والقضاء على حالات الاعتداء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتداء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع المخطوبات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأفراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتداء القسري لتقتني شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التصريح المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري.

التوقيع

٢. محمد سوكوت كولي
سيري سفارة ، لعمادة سفارة ، الدمام
سيري شهادة ، درجة لامعقة بين ملئين وثلث

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول **القسري** لهذه الاتفاقية غير التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول، وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان ومساعدة القانون حتى الصعيد الدولي أو التوطني على حد سواء.

وأخيراً، كان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة لكراء الشباعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والصدق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأهداف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودرستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع
العاشر
محمد بن ناصر الصوران

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية غير التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيسهل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطويراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسوادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكاره الشديدة إلى أفعال والقضاء على حالات الاحتجاز القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاحتجاز القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتثال عن إيماء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاحتجاز القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري.

التوقيع

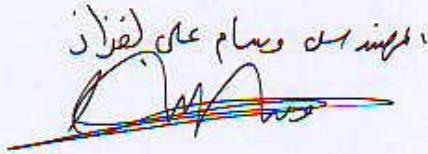
د. نادر عمه الحسن
مستوى صور (عام)

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول، وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنيود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكراهة الشديدة إلى أفعال والقضاء على حالات الاعتداء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتداء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الاستماع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتداء القسري لتقى شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري.

التوفيق

مهندس سام عامل لفزان


يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول القسري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لمبادرة الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسوادة القانون على الصعيد الدولي لـ الوطنى على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكراهة الشديدة إلى أعمال والتضليل على حالات الاعتداء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتداء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الالتفات عن إلقاء التهميش التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتداء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التبرع المطبي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري.



مبابا بن يوسف مايل

كابتن / أمين عام / مستشار رئيس وزراء ألمانيا دوكشنر صافرا

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار المخول الفوري لهذه الاتفاقية غير التنفيذ وخطيبتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيسهل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وضمانة القانون على المسجد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكراهة الشديدة إلى أفعال والتضليل على حالات الاعتفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاعتفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأخر اضن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاعتفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودرستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتفاء القسري.

التوقيع
مجمع شام محمد عباس
سمير سعيد / صلاح الدين

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بضمانة أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، يمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية خطورة هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكراهة الشديدة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا الغرض، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتقديم شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التبرير المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع
المحامي ابراهيم جهاد محمد
مسير الصنفه دعاء رئيسية / المحاسب بوهمن

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار المخول الفوري لهذه الاتفاقية غير التنفيذ وتطبيقاتها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية خطورة هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشديدة إلى أفعال والقضاء على حالات الانتهاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الانتهاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتهاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الاستماع عن يد هذه التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتهاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الانتهاء القسري لتلقي ملکاوي الأشخاص ودراستها.
- من التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الانتهاء القسري.



د. سردار سرداري .

أستاذ جامعة إربيل .

معاون كمبئي كلية فن إربيل سابقاً .

محمد سعده سياسة / دبل .



وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: العدام وجود الفراق دولية من تسللها مع وحضر هذه الجريمة الدولية التي تتخلل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقارب الشخص الذي تعرض للختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عددة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والاخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء اسر الأمهات. وتتضمن الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسؤولة عن الوظائف الهامة والإذاعية للمرأة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أو توبية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان ونبذة الفانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

ولأخيراً، كان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشديدة إلى الفعل والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجبوية حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التواقيع

١) مهند سمايل سليمان (تمثيل رئيس)

السيد هشام سليمان ناصف عاصم عاصم العامل

٢) الدكتور صابر الحلواني أستاذ ومحامي مصطفى سليمان

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

حسين علي الطائي

ممثل الأمانة العامة
لائحة المحكمة الجنائية

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع



المركز الاستراتيجي للبيئة والطاقة
د. هشام سعيد البيضاوي

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع
حسن جباري حسن
مدير مكتب التفاوض بضد الإرهاب
المسؤولية العليا المستندة للإنتفاضات

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاحتجاز القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاحتجاز القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاحتجاز القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاحتجاز القسري.

التوقيع

الوزير/عادل عبد الله جبار

٢٠١٤/٨/٣

adil.aa@f2d.yahoomail.com

وأخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشنيعة إلى أفعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأثير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

مختار عبد الحامد
مختار عبد الحامد



وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: العدام وجود الاتفاقية دولية من شأنها منع ومحظى هذه الجريمة الدولية التي تشكل أكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تععرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقارب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بنود فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والاخفاء الظالم للأطفال المولودين أثناء اسر الامهات. وتنص الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل ايقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسؤولة عن الوظائف الهامة والإلاداعية للترابطية والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان ونبذة الفالون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

وأخيراً، كان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة النكراء الشديدة إلى الفعل والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو الخالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الامتناع عن إيداع التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلتقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

السيد حسون كارل عصري محمد الحلم سين



وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: العدام وجود اتفاقية دولية من شأنها منع ومحظى هذه الجريمة الدولية التي تشكل اكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق أقرب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة المختفية. تحتوي الاتفاقية على عددة بنود فيما يتعلق باللوبيات والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والاخفاء القائم للأطفال المولودين أثناء اسر الأمهات. وتتضمن الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف المسارمة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسؤولة عن الوظائف الهامة والإبداعية للمرافقة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها انه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية اولوية لهذه الدول، وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية نظوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

واخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة الكراهة الشديدة الى افعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من اولوياتها.
- الامتناع عن ابداء التحفظات التي قد تؤدي الى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة الى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

- ١- السيدة سليمان عبد العليم رئيسة مجلس إدارة المران العالمية
- ٢- السيدة انتصار كركين رئيسة مجلس إدارة
- ٣- الرئيس محمد رضا الزبيدي مستشار



وتبعد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: اعدام وجود اتفاقية دولية من شأنها متع ومحظر هذه الجريمة الدولية التي تشكل اكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. تقدم الاتفاقية الحق بعدم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة الى حق اقرب الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تحتوي الاتفاقية على عدة بند فيما يتعلق بالوقاية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة الى حقوق الضحايا وأقاربهم والاخفاءظام للأطفال المولودين اثناء اسر امهات. وتتضمن الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من اجل ايقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتاسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري وهذه اللجنة ستكون مسؤولة عن الوظائف الهامة والإيداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحته ضد حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بشكل رئيسي مفادها انه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول القسري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية اولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الامر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطورا هاما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي او الوطني على حد سواء.

واخيرا، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشنيعة الى الفعل والقضاء على حالات الاختفاء القسري. وللهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم الى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون اي تأخير واعتبارها من اولوياتها.
- الامتناع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي الى عدم التوافق مع دوافع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة الى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتنقى شكوى الاشخاص ودراستها.
- سن التشريع المحلي دون اي تأخير وهو ضروري من اجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

سليمان بن حاتم بن عاصي بن ابي ابي داود



وتسد هذه الاتفاقية فجوة هائلة لا يمكن التسامح بشأنها: العذاب وجود القافية دولية من شأنها منع ومحظى هذه الجريمة الدولية التي تشكل اكبر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تقدم الاتفاقية الحق بعلم تعرض الشخص للاختفاء القسري بالإضافة إلى حق إقرار الشخص الذي تعرض للاختفاء القسري بمعرفة الحقيقة. تتعين الاتفاقية على جهات تبادل فيما يتعلق بالواقية والتحقيق وفرض العقوبة على هذه الجريمة بالإضافة إلى حقوق الضحايا وأقاربهم والاخفاءظام للأطفال المولودين أبناء أسر الأمهات. وتتضمن الاتفاقية كذلك على الالتزام بالتعاون الدولي من أجل إيقاف الممارسة والتعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بهذه الجريمة. وتقوم الاتفاقية بتأسيس لجنة حول حالات الاختفاء القسري. وهذه اللجنة ستكون مسؤولة عن الوظائف الهامة والإبداعية للمراقبة والحماية على المستوى الدولي. لن تصبح هذه الاتفاقية من الوسائل الفعالة بالنسبة للمجتمع الدولي في مكافحة هذه حالات الاختفاء القسري فقط، بل ستمثل رسالة سياسية بكل رئيس مقادها أنه لن يتم التسامح مع تلك الممارسة ويلزم منها.

يجب على جميع دول العالم تحمل مسؤوليتها واعتبار الدخول الفوري لهذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتطبيقها بفعالية أولوية لهذه الدول. وفي حقيقة الأمر، سيمثل التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية تطوراً هاماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي أو الوطني على حد سواء.

واخيراً، حان الوقت لترجمة كل البيانات الصادرة من قبل المجتمع الدولي التي تدين هذه الجريمة التكراء الشديدة إلى افعال والقضاء على حالات الاختفاء القسري. ولهذا السبب، يدعو التحالف العالمي لمكافحة حالات الاختفاء القسري دول العالم إلى فعل التالي:

- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون أي تأخير واعتبارها من أولوياتها.
- الاستماع عن إبداء التحفظات التي قد تؤدي إلى عدم التوافق مع الواقع وأغراض الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- منح السلطة إلى اللجنة الجديدة حول حالات الاختفاء القسري لتلقي شكاوى الأشخاص ودراستها.
- من التشريع المحلي دون أي تأخير وهو ضروري من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

التوقيع

- ١- الدكتور المرحوم عبد الحفيظ محمد العاشور
- ٢- ملائكة حساد نمرسي في صاحبه اللوفة
- ٣- المحامي سعد سليم الدرزي رئيس مركز لازر لحقوق الإنسان